اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط تابعت درس قانون حماية المستهلك وتعديلاته

الأربعاء 11 كانون الثاني 2023

عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط جلسة لها عند الساعة التاسعة من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع فيه 2023/1/11 برئاسة رئيس اللجنة النائب فريد البستاني وحضور النواب السادة: ناصر جابر، آلان عون، أمين شري، نقولا صحناوي، بلال عبدالله، رازي الحاج ووضاح الصادق.

كما حضر الجلسة:

-مدير عام وزارة الاقتصاد د.محمد أبو حيدر.

-نائب رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية بول كلاسي.

-أمين صندوق نقابة مستوردي المواد الغذائية أنطوان ناكوزي.

-نقيب أصحاب السوبرماركت د. نبيل فهد.

وذلك لمتابعة درس اقتراح القانون الرامي الى تعديل القانون رقم 659 تاريخ 2005/2/5 (قانون حماية المستهلك وتعديلاته).

بعد جلسة لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط وجلسة اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط لمتابعة درس قانون حماية المستهلك وتعديلاته قال النائب فريد البستاني:

"اليوم عقدنا جلسة للجنة الفرعية المكلفة درس قانون حماية المستهلك، وبدأنا النقاش في حضور المستوردين والموزعين للمواد الغذائية. وبغياب السلطة الإجرائية بالنسبة للقوانين، قررنا أن هناك قضايا ملحة لحماية المواطن ويجب ان ندعم وزارة الاقتصاد.

أشكر المدير العام لوزارة الاقتصاد محمد ابو حيدر على حضوره، وقد شرح لنا الأمور التي تتعرض لها الوزارة بالنسبة للرقابة، وأشكره لأننا نشعر أن هناك انتباها اكثر لموضوع حماية المستهلك في عدد من المناطق اللبنانية."

أضاف" :أشير الى ان الزميل نقولا صحناوي اقترح موضوع رقابة المواطن، وكما تعرفون ان عدد المراقبين في الوزارة محدود جداً، اليوم نقول أن المواطن يجب أن يراقب. كان هناك إجماع على ان نسعر بالدولار ويدفع المواطن باللبناني، وهكذا يكون لدينا مؤشر لكل المواد الغذائية تقريباً حتى يعرف المواطن أسعارها."

وتابع" :هناك تخوف من الإجراءات المالية التي تقوم بها وزارة الاقتصاد بالنسبة للغرامات، ويجب أن لا يكون هناك تعسف. وأكد لنا المدير العام ان هذا الأمر ليس موضوع تعسف، وقلنا له أن لدينا حرصاً على ان يكون من يقوم بالمراقبة مدرباً ليقوم بواجباته بطريقة مثلى. كما ان المنافسة هي من تصحح الأسعار ونتوقع انه عند تطبيق قانون المنافسة مع قانون حماية المستهلك تصبح الأمور أفضل."

وقال" :قررت اللجنة أن تدعم وزارة الاقتصاد في كل ما هي بحاجة اليه. وشدد أعضاء اللجنة على قانون سلامة الغذاء، فكل شيء أصبح بالدولار الا المواد الغذائية، وهذه المواد هي التي يلجأ اليها المواطن كل يوم. كما ناقشنا موضوع الأسعار وبرأينا ان النقاش لم ينته."

أضاف" :اما بالنسبة للجنة الاقتصاد، فقد انعقدت بحضور وزير الاقتصاد أمين سلام وجرى البحث في موضوع قطاع التأمين. وكما تعرفون ان وزارة الاقتصاد هي وزارة الوصاية على هذا القطاع، وهو من ركائز الاقتصاد الحر، واللجنة طلبت حضور معالي الوزير، وكان لدينا عدة أسئلة وتخوف من ان يصل هذا القطاع الى الانهيار، واللجنة الفرعية كانت أقرت "الفريش ماني "بالنسبة لتعويضات حادثة مرفأ بيروت. وبدورنا الرقابي في اللجنة، طالبنا معالي الوزير بتفعيل اللجنة الرقابة. وبالنسبة لمؤهلات الأعضاء سنعمل معه، إما بمراسيم تطبيقية او مشاريع قوانين عندما تتاح الفرصة."

وأشار النائب بستاني الى "أننا اليوم في مرحلة انتقالية، ونحن نعمل في المجلس على إعادة تأهيل القطاع المصرفي. وكما تعرفون القطاع المصرفي وقطاع التأمين وغيرهم بحاجة الى قوانين، واقتصادنا حر ولا نريد ان نعيد النظام الحر، ولكن علينا ان ننظمه أكثر بحوكمة وشفافية، وأوجه التحية الى زميلنا طوني فرنجية لأنه قدم اقتراح "الفريش ماني ."بدورنا التشريعي يتم تحسين الرقابة بالإضافة الى القضاء